

مدير الأحوال المدنية يواجه المحامين بعدد كبير من الوكالات المزورة اجتماع الطرفين يصل إلى إصدار تعميم لتوضيح التعميم السابق نقيب المحامين: مشكلة في بعض المندوبين الذين ينظمون الوكالات

محمد منار حميحو

اتفقت نقابة المحامين ومديرية الأحوال المدنية في وزارة الداخلية على وضع آلية لتدقيق الوكالات التي تنظمها النقابة للمحامين والتي ترد إلى مراكز السجل المدني، على أن يتم صياغة هذه الآلية بعد مناقشتها من خلال لجنة مصغرة من الجهتين ومن ثم الاتفاق على إصدار تعميم بهذا الخصوص كتوضيح للتعميم السابق الذي أصدرته الأحوال المدنية حول موضوع الوكالات التي تنظمها نقابة المحامين.

وعقدت نقابة المحامين اجتماعاً بحضور مدير الأحوال المدنية عمار عمار وعدد من المحامين يمثلون عدداً من فروع النقابة لمناقشة التعميم الذي أصدرته الأحوال المدنية والذي تضمن عدم تنفيذ أي وكالة مهما كان موضوعها إلا في مركز السجل المدني في المحافظة التي تنظم الوكالة لدى فرع نقابة المحامين التي يقع عمله ضمن نطاق هذه المحافظة.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على أن يكون من ضمن هذه الآلية أن ترسل مديرية الأحوال المدنية الوكالة إلى نقابة المحامين للتأكد من صحتها باعتبار أن النقابة هي المخدوم في إصدار هذه الوكالات، كما تم الاتفاق على إرسال نماذج من الورق الأمني الذي تطبع عليه الوكالة والمعتمد من النقابة لاعتماد فقط هذا النموذج.



وأكد نقيب المحامين الفراس فارس أن هذا الاجتماع يأتي في إطار التعاون والتنسيق مع الأحوال المدنية لمعالجة أي خلل، مبدياً استعداده لتدقيق أي وكالة يتم إرسالها إلى النقابة أو فروعها للتأكد من صحتها. وخال رده على بعض الاستفسارات أشار فارس إلى التعميم الذي أصدرته الأحوال المدنية بهدف لضبط حالات التزوير، مؤكداً ضرورة أن يكون هناك تشدد أكثر لدى

ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين النقابة والأحوال المدنية للتدقيق في الوكالات التي ترد إلى السجل المدني وأن يكون هناك شرح لموظفي الأحوال المدنية بالورق الخاص الذي تعتمد النقابة في طباعة الوكالات. ورأى أن هناك مشكلة عند بعض المندوبين الذين ينظمون الوكالات، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك تشدد أكثر لدى

والولادة وغيرها من الواقعات. وأشار إلى ضرورة أن يتشدد مندوبو الوكالات في تنظيم الوكالة والكتاب بالعدل، مشدداً على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وفيما يتعلق بموضوع التساؤلات حول البطاقة الشخصية بين عمار أنه يحق للشخص أن يستبدل هويته الشخصية ووضع صورة حديثة عليها، لافتاً إلى أن كل مراكز السجل المدني لديها صلاحيات استخراج بيانات القيد الفردي وعليه صورة صاحب القيد وفي حال أصدر الموظف بيان قيد من دون صورة يحق للمواطن أن يعيد القيد حتى يتم إصدار بيان قيد عليه صورته الشخصية، مؤكداً أنه في سورية ٣٠٠ سجل مركز مدني.

وبين أن واقعات الأحوال المدنية يتم تثبيتها من صاحب العلاقة أو قريب حتى الدرجة الرابعة أو وكيل قانوني، مضيفاً: ما عمل معني في المنطقة، الأمر الذي يتسبب وشكاوى وإزعاجات من البعض، ناهيك عن حركات «التفطيط» ما اقضى صدور قرار بتنظيم الأمر بكل سلامة منعا لحدوث أي إزعاجات وتسهيل مرور المواطنين، ولاسيما أن السوق يعتبر سوقاً تجارياً، على أن يتم النظر مستقبلاً بأي ملاحظات لطرحها على اللجنة المعنية التي تصدر قراراتها لمصلحة المواطنين ومرفق النقل. وأضاف حداد: أي منطقة ينطبق عليها ما ينطبق على الشعلان من المخن صور قرار مماثل بشأنها خلال الفترة القادمة لتكون محوراً من محاور الإغلاق المؤقت لكن شريطة وجود بدائل لمنع حدوث أي

معامل «سكر حمص» متوقفة لعدم توافر المواد الأولية

مدير الشركة لـ«الوطن»: الإعلان عن طريق «التجارة الخارجية» لتشغيل معمل السكر للغير

إحسان - فبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة سكر حمص صالح صالح لـ«الوطن»، عن توقف معامل الشركة الأربعة (معمل الزيت ومعمل الكحول ومعمل السكر ومعمل الخميرة) بما فيها قسم الصابون لعدم توافر المادة الأولية. وأشار صالح إلى أنه يتوافق في الشركة كمية تقدر بنحو ٥٠٠ طن من مادة الملاس ينتج عنها نحو ١٢ طناً من مادة الكحول، وحوالي ٧ أطنان من غاز الكربون، إضافة إلى كمية تقدر بنحو ٥٠ طناً من مادة الزيت نصف المكر.

وتوقع صالح أن يتم إعادة تشغيل معمل الكحول خلال النصف الثاني من شهر كانون الأول الجاري لتصنيع الكمية الموجودة من الملاس، وبإلتزام معه تشغيل معمل الزيت لتكرير الكمية الموجودة النصف المكررة لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

وأوضح صالح أنه يتم تشغيل معمل الكحول بحسب الحاجة والإنتاج فيه مرتبط بالطلب على المنتج، مبيناً أنه تم تشغيل المعمل لمدة ٩٦ أيام عمل فقط خلال شهر تشرين الأول، وأنتج المعمل خلالها كمية ٨٨ طناً من الكحول الأبيض ونحو ٩,٦ أطنان من الكحول الصناعي وكمية ١٨,٧ طناً من غاز الكربون لتصبح الكمية التي أنتجها المعمل منذ بداية العام لغاية شهر تشرين الأول ٤٠٧ أطنان كحول أبيض و٤٤ طناً من الكحول الصناعي ونحو ٧٠,٦٧ طن من غاز كربون. وبالنسبة لمعمل الخميرة بين صالح أن المعمل يتم تشغيله لتزويد محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية) بحاجة من الخميرة الطرية، مشيراً إلى أنه تم تشغيل المعمل لمدة ٢٣ يوم عمل فقط خلال شهر تشرين الأول، أنتج فيها كمية ٣٩٧,٨٨ طناً من



الخميرة الطرية لتصنيع الكمية المنتجة من بداية العام حتى نهاية شهر تشرين الأول ١٩٤٥,٢٦٨ طن خميرة طرية. ولغت صالح إلى أن الإنتاج في قسم الصابون مرتبط بتشغيل معمل الزيت لتحقيق الجدوى الاقتصادية، مبيناً أنه تم تشغيل القسم لمدة ٥ أيام عمل خلال شهر تشرين الأول، وأنتج خلالها كمية ١٥ طناً من الصابون لتصنيع الكمية المنتجة لغاية شهر تشرين الأول ١٠٣ أطنان. وعن معمل السكر أشار صالح إلى أن المعمل لا يزال متوقفاً لعدم توافر المادة الأولية، ويتم الإعلان بشكل مستمر لشراء كمية ٢٥ ألف طن سكر خام من قبل سورية.

أنتج العمل بطاقة ٦٥ بالمئة على قسم الاستخلاص في المعمل. ولغت صالح إلى أن الإنتاج في قسم الصابون مرتبط بتشغيل معمل الزيت لتحقيق الجدوى الاقتصادية، مبيناً أنه تم تشغيل القسم لمدة ٥ أيام عمل خلال شهر تشرين الأول، وأنتج خلالها كمية ١٥ طناً من الصابون لتصنيع الكمية المنتجة لغاية شهر تشرين الأول ١٠٣ أطنان. وعن معمل السكر أشار صالح إلى أن المعمل لا يزال متوقفاً لعدم توافر المادة الأولية، ويتم الإعلان بشكل مستمر لشراء كمية ٢٥ ألف طن سكر خام من قبل سورية.



منع دخول السيارات إلى «الشعلان» بسبب وجود شكاوى بدءاً من الأسبوع القادم

مدير هندسة المرور لـ«الوطن»: مهمات دخول خاصة بسكان السوق من السادسة مساءً حتى الواحدة ليلاً

فادي بك الشريف

كشف مدير هندسة المرور في محافظة دمشق سامر حداد في حديث خاص لـ«الوطن»، عن بدء تطبيق منع دخول السيارات إلى (سوق الشعلان) من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة الواحدة ليلاً

بدءاً من مصليبة الشعلان باتجاه بنك بيبولوس، وذلك اعتباراً من الأسبوع القادم عملاً بقرار الإغلاق المؤقت ليلاً الصادر عن لجنة السير الأساسية.

وبالنسبة لسكان المنطقة، بين حداد أنه سيتم منحهم موافقات (مهمات دخول) لسياراتهم وذلك أثناء فترة المنع، مؤكداً أن القرار جاء بعد حدوث اكتظاظ كبير جداً بأعداد السيارات من دون أن يكون لها عمل معني في المنطقة، الأمر الذي يتسبب بضيغ كبير لأهالي المنطقة. ولغت مدير هندسة المرور إلى وجود شكاوى وإزعاجات من البعض، ناهيك عن حركات «التفطيط» ما اقضى صدور قرار بتنظيم الأمر بكل سلامة منعا لحدوث أي إزعاجات وتسهيل مرور المواطنين، ولاسيما أن السوق يعتبر سوقاً تجارياً، على أن يتم النظر مستقبلاً بأي ملاحظات لطرحها على اللجنة المعنية التي تصدر قراراتها لمصلحة المواطنين ومرفق النقل. وأضاف حداد: أي منطقة ينطبق عليها ما ينطبق على الشعلان من المخن صور قرار مماثل بشأنها خلال الفترة القادمة لتكون محوراً من محاور الإغلاق المؤقت لكن شريطة وجود بدائل لمنع حدوث أي



غرامة «وقوف السيارات على الأرصفة» ٨٠ ألفاً

إضافة إلى غرامة مقدارها ٢٥ ألفاً لمخالفة الوقوف في موقف غير مخصص، عملاً بالقانون المالي الصادر. وأكد حداد أنه يتم في دمشق دراسة كل البدائل والمحاور والمشاكل المرورية، منوهاً بتجهيز كل الأنشاك عبر وضع العواكس المرورية ووسائل الدلالة العامة ولاسيما أنه تم خلال الأزمة فقدان عدد كبير من الشواخص التحذيرية الإرشادية، عبر تعويضها ووضع مطبات عند المدارس لتخفيف السرعات ومطبات من حجر البونون في أماكن العبور المكثف للمشاة، مع وضع عواكس في نفق الأمويين والعباسيين، وخاصة في ظل انقطاع الكهرباء وعدم وجود إشارة في عدد من الأحياء الأمر الذي يتطلب وجود بدائل إرشادية.

وتكشف حداد عن إجراء عملية الصيانة الكاملة للإشارات الضوئية وخاصة بعد تعرضها خلال الأزمة إلى الفقدان وأعمال التخريب، مشيراً إلى التنسيق والتواصل مع فرع مرور دمشق لدراسة تأهيل أي إشارة مرور تعاني انقطاعاً وتوقفاً مفاجئاً، علماً أن هناك ١٠ إشارات مرور قيد التأهيل حالياً ليصار إلى وضعها في المحاور المخصصة لهم عند الانتهاء من الصيانة.

وكانت لجنة السير الأساسية برئاسة المحافظه لجزء مواقف مخالفة للسيارات ليصار إلى تنظيم الضبوط بحق المخالفين. هذا وأكد حداد أنه يتم يوماً ضبط ٥٠ مخالفة وقوف السيارات على الأرصفة وتعد على الأملاك العامة، مبيناً أن غرامة الوقوف على الرصيف ٨٠ ألف ليرة،

مشكلة مرورية لم تكن موجودة، مؤكداً أن سوق الشعلان يختلف عن شارع الحمراء وباب توما وأي منطقة. واعتبر حداد أن هناك مناطق في دمشق ومصادرتها وفرض الغرامات المالية على المخالفين التي ترتقي إلى مبالغ كبيرة، وأحياناً يتم حجز عدد من سيارات تقوم

على الأملاك العامة، قال حداد: كل إشغال يحجز الشارع العام والأرصفة على حساب المواطن ينطبق عليها القرارات المعمول بها في المحافظة لجهة ضمها ومصادرتها وفرض الغرامات المالية على المخالفين التي ترتقي إلى مبالغ كبيرة، وأحياناً يتم حجز عدد من سيارات تقوم

ازدحام وفوضى في توزيع المازوت الزراعي في ريف طرطوس

المحافظة: اعتمدنا آلية إسعافية للتوزيع عبر الصهاريج ريثما يطبق نظام الرسائل



الكتب والشكاوى وجه المحافظ بعد اجتماع برئاسة نائبه وتم عقد الاجتماع أسس بحضور عضوي المكتب التنفيذي للقطاع الزراعي والقطاع المحروقات والتموين، ومدير الزراعة ورئيس اتحاد الفلاحين، وبعد دراسة اقتراحنا والكتب الواردة من مدير منطقة صافيتا وعدد من الفلاحين تم الاتفاق على آلية جديدة للتوزيع ريثما يتم اعتماد مبدأ الرسائل من الجهات المركزية لجهة المحروقات التي تجتمع اليوم الأربعاء لاتخاذ القرار اللازم بهذا الخصوص تمهيداً للتنفيذ.

نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة القاضي حسان نحوس أوضح الجهود التي تبذلها المحافظة لإقرار آلية توزيع مادة المازوت الزراعي بعيداً عن الإزدحام، والفوضى التي تحصل على المحطات، مبيناً أنه ترأس اجتماعاً يوم أمس بهذا الخصوص يتكلم من المحافظ ضم الجهات ذات العلاقة وقد تم التوصل لآلية إسعافية ريثما يتم اعتماد نظام الرسائل مركزياً وفق ما تقر على مجلس الوزراء، مضيفاً إنه سيتم البدء بتنفيذ الآلية المحلية (الإسعافية) عبر إرسال الصهاريج للري فور إقرارها في اجتماع لجنة المحروقات المقرر عقده اليوم الأربعاء.

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكاوى جديدة من الفلاحين في ريف طرطوس بسبب استمرار معاناتهم في الحصول على مخصصاتهم من المازوت الزراعي، كما أن الإزهاج والفوضى والمشكلات ما زالت على أشدها نتيجة آلية العمل الحالية وعدم تطبيق نظام الرسائل الذي سبق أن وجه به مجلس الوزراء تجاوباً مع ما نشرته «الوطن».

ويقول أهالي قرية الرقمة والقرى المجاورة لها في ريف الشيخ بدر: قرانا تبعد نحو ١٥ كم عن أقرب محطة وقود في الشيخ بدر وقد تم تخصيصنا بكميات مازوت زراعي ووعداً بتوجيه صهيرج من إحدى المحطات وبعد ذلك أضيغ الفصح وتم الإيصال إلى جميع المزارعين بالتوجه إلى محطة الوقود الساعة العاشرة صباحاً لاستلام المخصصات علماً أنها لا تتعدى أكثر من ١٠ لترات إلى ٥٠ لترات كحد أقصى لكل بطاقة مزارع. وأضافوا: ذهبنا مضطرين إلى المحطة فكانت هناك الكارثة (ازدحام شديد خائق وفوضى سيارات وراجات والبيات.. الخ) وانتظرنا إلى ما بعد الظهيرة لحين قدوم الصهيرج إلى المحطة المذكورة ومع وصوله كانت الفوضى والمشاكل على قدم وساق - والصور المرسة

لكم خير دليل - وتكيد معظم الأهالي عتاء الدواب إلى المحطة وضياح وقتهم ويومهم من جدوى عدا المصروف المادي الذي خسروه. ووصلت «الوطن» شكاوى مماثلة من مزارعين موزعين في قرى بريف الدريكيش وسهل عكار وبيانياس وصافيتا وكلهم يتحدثون عن المعاناة الكبيرة في البحث من محطة إلى أخرى دون جدوى إضافة لتأكيد البعض منهم أن المحطة لا تعطي إلا نسبة من الكمية وتأخذ الباقي. ورئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش قال: إننا كاتحاد فلاحين اقتراحنا أن يتم تنظيم جداول في كل قرية بأسماء المزارعين الذين خصصوا بكميات من المازوت الزراعي وصر اسم كل منهم موجوداً على تطبيق وين، حيث يقوم التنظيم الفلاحي بإحصاء المزارعين التعاونيين، والوحدات الإرشادية تقوم بإحصاء غير التعاونيين وبعد ذلك يتم إرسال صهيرج المازوت للقرى لتوزيع الكمية وفق هذه الجداول وهذا من شأنه القضاء على الفوضى والازدحام والمعاناة التي تحصل حالياً على محطة الوقود التي يرسل لها طلب المازوت الزراعي وأيضاً من شأنه تحقيق العدالة بين المزارعين. وأضاف علوش: بناء على ذلك وعلى بعض